

المملكة العربية السعودية

أدت السياسات الفعالة التي تم وضعها واستمرار الزخم القوي للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية إلى انتعاش الاقتصاد غير النفطي بوتيرة سريعة نسبياً، إذ نما بنسبة ٥,٤%، على أساس سنوي، في النصف الأول من عام ٢٠٢١، متجاوزاً بذلك مستويات ما قبل الجائحة. وقد شملت بعض الإصلاحات التي تم تطبيقها مؤخراً ومبادرات السياسات العامة الجوهرية التي تم طرحها عدة قطاعات كالمشتريات العامة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، وحماية البيانات الشخصية، والتعليم، إضافة إلى العديد من النواحي الاجتماعية. ونتوقع تراجع النمو غير النفطي في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، على أن ينهي العام بنمو قوي يصل إلى ٣,٩%، قبل أن يصل في المتوسط إلى ٣,٣% خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وعلى الرغم من التأثير السلبي للقطاع النفطي على النمو منذ عام ٢٠١٩، إلا أنه من المتوقع أن يساهم في تعزيز معدلات النمو بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠٢١ نظراً لزيادة إنتاج النفط وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها. ومن جهة أخرى، انخفض العجز المالي بشكل كبير خلال هذا العام ونتوقع وصوله إلى ١,٨% من الناتج المحلي العام المقبل نظراً لزيادة إنتاج النفط والتزام الحكومة بمواصلة العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق.

تباطؤ النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ بعد الانتعاش القوي في النصف الأول

تعافى الاقتصاد غير النفطي بوتيرة سريعة نسبياً، إذ ارتفع بنسبة ٥,٤% على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢١ (أعلى بنسبة ٢% من مستويات ما قبل الجائحة في النصف الأول من عام ٢٠١٩)، وذلك بعد انكماشه بنسبة ٢,٣% في عام ٢٠٢٠. ويعزى هذا الانتعاش بصفة رئيسية إلى القطاع الخاص (+٧,٥% في النصف الأول من العام)، بينما سجل القطاع الحكومي الأقل تأثراً بتداعيات الجائحة نمواً بنسبة ٠,٨%. وساهم نجاح برامج اللقاحات (+٥٦% من السكان تم تلقيحهم بالكامل) في تحقيق هذا التعافي السريع. وشهد قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو بلغ ١١,٩% مدعوماً بالعديد من المبادرات التي تم اتخاذها لتطوير هذا القطاع تماشياً مع رؤية ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من ذلك، فقد الانتعاش بعض الزخم في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ في ظل انخفاض الإنتاج غير النفطي بنسبة ٨% على أساس ربع سنوي، فيما يعزى جزئياً إلى العوامل الموسمية. وعلى الرغم من استمرار الانتعاش في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، إلا أننا نرى تسجيل معدلات نمو أقل على أساس سنوي، مما كانت عليه في النصف الأول من عام ٢٠٢١، وقد يعزى ذلك لانخفاض الناتج نظراً لتأثيرات الجائحة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. إلا أن العديد من المؤشرات (كالإنفاق الاستهلاكي، ونمو الائتمان، ومبيعات الإسمنت) تشير لانتعاش تدريجي خلال الفترة المقبلة. وباعتبار كل تلك العوامل، نتوقع نمو الاقتصاد غير نفطي بنسبة ٣,٩% في عام ٢٠٢١، قبل أن يسجل النمو تراجعاً هامشياً ليصل في المتوسط إلى ٣,٣% خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وأدت السياسات الفعالة، ومواصلة تطبيق الإصلاحات، وتوقع تزايد الإنفاق الرأسمالي الناجم عن برنامج شريك، والتزام صندوق الاستثمارات العامة باستثمار بما لا يقل عن ١٥٠ مليار ريال سنوياً خلال الفترة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٥ (مقابل متوسط يقدر بنحو ٧٧ مليار ريال بين ٢٠١٩-٢٠٢٠) في الاقتصاد المحلي، إلى دعم هذه التوقعات القوية نسبياً. وقد انعكس ذلك أيضاً على سوق الأسهم، إذ ارتفع بحوالي ٣٤% منذ بداية العام الحالي ليصل إلى أعلى مستوى منذ أكثر من ١٠ سنوات.

وبالنسبة للقطاع النفطي، فقد كان للسعودية دور رائد ضمن منظومة الأوبك وحلفائها لإعادة التوازن إلى السوق العالمية، ويمكن أن يعزى الكثير من النجاح على هذا الصعيد إلى الاستراتيجيات الفعالة التي تتبناها المملكة. وعلى الرغم من الضغوط التي فرضها القطاع النفطي على النمو منذ عام ٢٠١٩، إلا أنه من المتوقع أن يدعم هذا القطاع النمو بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠٢١ نظراً لارتفاع إنتاج النفط وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها، ونتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٤,٢% بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤ بعد أدائه الثابت خلال هذا العام. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٧% في المتوسط بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤، بعد نموه بوتيرة أقل تصل إلى ٢,٣% في عام ٢٠٢١ على خلفية تأثيره سلباً بأداء القطاع النفطي. وبعد مضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات، ارتفع معدل التضخم إلى ٣,٤% في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يتباطأ على الأرجح إلى حوالي ٣% خلال العام الحالي، قبل أن يعود إلى مستوى ٢% بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤. أما بالنسبة للائتمان، فقد ارتفع بحوالي ١٥,٧% على أساس سنوي حتى شهر أغسطس مقابل تسجيله ١٥% في عام ٢٠٢٠، إذ عوض النمو المرتفع في الائتمان الشخصي تباطؤ نمو قروض الرهن العقاري.

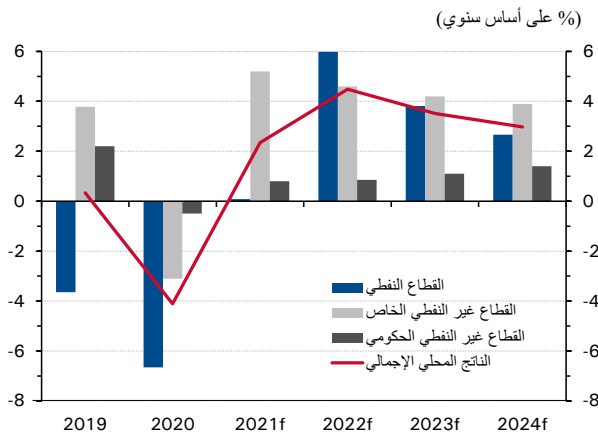
أوضاع المالية العامة على أسس مستدامة

في أعقاب تداعيات الجائحة في عام ٢٠٢٠، تحسنت أوضاع المالية العامة بوتيرة قوية في النصف الأول من عام ٢٠٢١ نتيجة لتزايد الإيرادات غير النفطية، وارتفاع أسعار النفط، وضبط النفقات. ولقد ارتفعت الإيرادات بنسبة ٣٩% على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢١، إذ زادت الإيرادات النفطية بنسبة ١١% نتيجة لارتفاع أسعار النفط، في حين زادت الإيرادات غير النفطية بأكثر من الضعف على خلفية ارتفاع الإيرادات الضريبية. وفي المقابل، انخفضت النفقات بنسبة ١% في النصف الأول من عام ٢٠٢١ وذلك نظراً لتزايد النفقات الجارية بنسبة ٤%، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٣٦%. وانخفض عجز الميزانية إلى أقل من نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ١١,٢% في عام ٢٠٢٠. إلا أنه نظراً لأنماط الإنفاق الموسمية (يشهد الربع الرابع أعلى مستويات الإنفاق) وتضمن النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ لإيرادات غير نفطية من الصعب تكرارها بنفس الحجم هذا العام، نتوقع أن يصل العجز إلى نحو ٢,٨% خلال العام الحالي. أما بالنسبة للأفاق المستقبلية، نتوقع تحسن مستويات العجز بوتيرة ثابتة وتدرجية ليصل إلى أقل من نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، نظراً لزيادة إنتاج النفط والتزام الحكومة الثابت بمواصلة زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠. كما تشير تقديراتنا لبقاء نسبة الدين للناتج أقل من ٣٢% حتى عام ٢٠٢٤، أي أقل بكثير من نسبة ٥٠% التي حددتها الحكومة السعودية.

بعد تراجع الحساب الجاري في عام ٢٠٢٠ (-3.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتوقع أن يعود لسجل فائضاً بنسبة تصل إلى حوالي ٤% تقريباً في عام ٢٠٢١ نتيجة لارتفاع أسعار النفط، هذا إلى جانب انتعاش الصادرات غير النفطية التي تجاوزت بالفعل مستويات ما قبل الجائحة في النصف الأول من عام ٢٠٢١ (أعلى بنسبة ١٠% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٩)، مسجلة أعلى معدل شهري لها على الإطلاق في يونيو. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٣,٨ مليار دولار في الربع الثاني من العام، أي ما يقارب إجمالي قيمة تدفقات السنوات الثلاث الماضية. كما تظهر البيانات تحسن اتجاهات ميزان المدفوعات بالنظر إلى الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي، والتي ظلت ثابتة منذ بداية العام وحتى أغسطس (بعد انخفاضها بنسبة ٩% في عام ٢٠٢٠) لتصل إلى ٤٥٥ مليار دولار (ما يعادل ٥٥% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام ٢٠٢١).

ويعتبر وضع سياسات فعالة واستمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية من أهم المحركات الرئيسية التي تعزز آفاق النمو الإيجابية للبلاد. وشملت أبرز الإصلاحات والمبادرات التي تم طرحها مؤخراً مجالات عديدة من ضمنها المشتريات العامة، النقل والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، وحماية البيانات الشخصية، والتعليم، والعديد من النواحي الاجتماعية الأخرى. ويعتبر ارتفاع أسعار النفط لمستويات أعلى من المتوقع من أبرز الأمور التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل من توقعاتنا، في حين أن تباطؤ وتيرة النمو غير النفطي وضعف إنتاج النفط بمستويات أقل من المتوقع (نظراً لدور المملكة الريادي ضمن منظومة الأوبك وحلفائها) تعتبر من أبرز المخاطر الرئيسية التي تلقي بظلالها على آفاق النمو.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



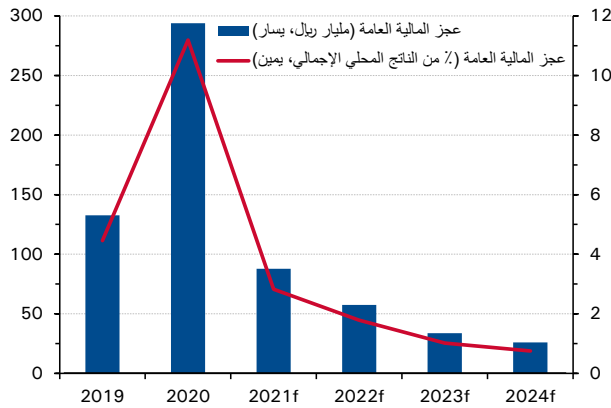
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٠	٢٠٢١	*٢٠٢٢	٢٠٢٣	*٢٠٢٤	البيان	الوحدة
700	830	856	885	925	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	مليار دولار
-4.1	2.3	4.5	3.5	3.0	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	% النمو السنوي
-6.7	0.1	6.0	3.8	2.7	القطاع النفطي	% النمو السنوي
-2.3	3.9	3.5	3.3	3.2	القطاع غير النفطي	% النمو السنوي
3.4	3.0	2.0	2.0	2.0	التضخم	% النمو السنوي
-11.2	-2.8	-1.8	-1.0	-0.7	ميزان المالية العامة	% من الناتج المحلي الإجمالي
32.5	30.1	31.0	31.0	30.4	الدين العام	% من الناتج المحلي الإجمالي
-3.1	4.4	3.9	3.7	3.8	الحساب الجاري	% من الناتج المحلي الإجمالي

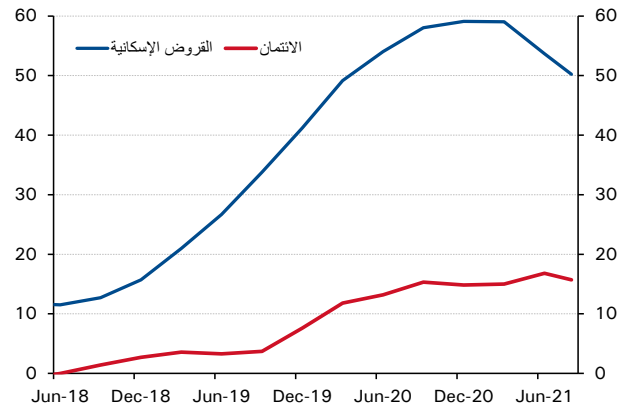
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: عجز المالية العامة



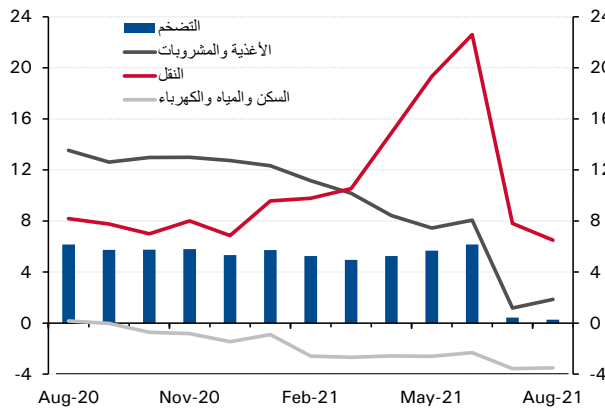
المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: النمو في الائتمان والودائع



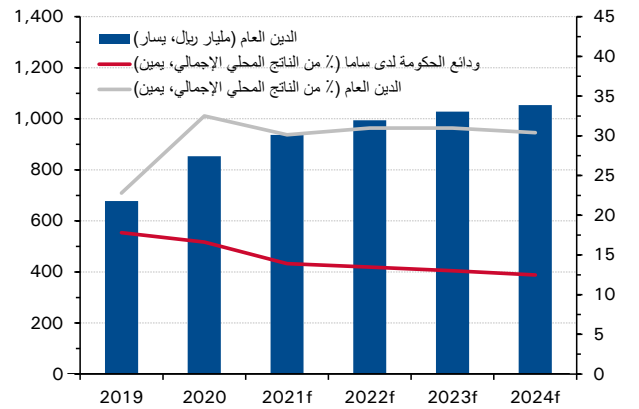
المصدر: ساما

الرسم البياني ٥: التضخم



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني ٤: الدين العام وودائع الحكومة لدى ساما



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ساما، وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني